التعليم المصري والتربية على المواطنة
سيناريوهات مستقبلية

إعـــــداد

د.أحمد عبد العظيم سالم

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد

كلية التربية – جامعة العريش

DOI: 10.12816/0054595

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد التاسع– العدد الرابع– الجزء الرابع– ب– لسنة ٢٠١٧م

التعليم المصري والتربية على المواطنة ...
سيناريوهات مستقبلية

د.أحمد عبد العظيم سالم
DOI: 10.12816/0054595

مقدمة:

شهد العالم في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين طفرات هائلة من التغيير في شتى مناحي الحياة، هذا التغيير السريع والمتلاحق جعل كل المجتمعات في محاولة مستميتة لملاحقته والتواؤم معه، خاصة تلك المجتمعات النامية والضعيفة التي تُفرض عليها وقائع هذا التغيير من مسببات ونتائج تجعلها في سباق مع الزمن حتى لا يتأثر الفكر الجمعي لها، وبالتالي تتغير فيها العوامل الثقافية المهيمنة على الحياة.

ولعل من نافلة القول أن "التعليم" في كل المجتمعات –المتقدمة منها والنامية– يمثل حجر زاوية مهماً في إحداث هذا التغيير؛ وإذا كان الحال كذلك ، فإن قضية "المواطنة" تقع من هذا التعليم موقع الصدارة؛ لما لها من تأثير واضح في بناء المواطن القادر على هذا التغيير انطلاقاً من حبه لوطنه، وسعيه لتقدمه ورفعته.

وكان تبعاً لذلك أن اتجهت تلك المجتمعات لزيادة الاهتمام بقضايا التربية على المواطنة، واستحوذ هذا المجال على اهتمام المفكرين والعاملين في الحقل التربوي وبشكل ملحوظ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي اتسم باختلاف القيم وقواعد السلوك وتنامي العنف وتفكك العلاقات وتشابك المصالح (المحروقي،٢٠٠٨، http://www.imamu.educ.sa)

لقد أصبح تجاهل متطلبات التربية على المواطنة في التعليم الحديث أمراً غير مقبول وسط نظام عالمي يتسم بالتغير والتطور السريعين، نظام عالمي تأسس على مبادئ حقوق الإنسان، وجعلها قيمة دافعة لقوة المواطن في كافة المجتمعات، نظام عالمي يتسم بالثورة المعرفية والتكنولوجية الفائقة وتعقد شبكات

الاتصال والتواصل؛ مما فرض على المؤسسات التعليمية وسائل جديدة ومختلفة تؤسس –وبشكل فاعل– لتربية قائمة على المواطنة تتسم بالوعي الفكري والعملي، حتى تؤهل مواطنيها للتعامل مع كل هذه المستجدات الحديثة.

وتشهد مصر في الوقت الراهن تحولات مجتمعية كبيرة تحتاج إلى بلورة الإدراك حول أهمية دور التعليم في بناء مفهوم المواطنة الذي عكسه دستور ٢٠١٤ الذي يشكل العقد الاجتماعي الجديد بين أفراد المجتمع وبعضهم البعض، وبين أفراد المجتمع وسلطات الدولة حيث يلعب التعليم دوراً محورياً في بناء المواطن (عمار، ٢٠١٤،ص٢).

ويعد مفهوم المواطنة –بحسب التعريفات المختلفة له– أساساً للمساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، ومن ثم الشعور العام بالانتماء للوطن في إطار الثقافة المشتركة والمصالح المشتركة، وكذلك المسئولية العامة لحماية مؤسسات الوطن والعمل على ازدهار مستقبله.

لكن كل هذا لن يتعدَ مرحلة التنظير فقط ما لم تسعَ مؤسسات الدولة إلى خلق إطار عام للممارسات الديمقراطية وجعلها أسلوب حياة، وتعد المؤسسات التربوية والتعليمية أولى تلك المؤسسات المنوط بها ترسيخ هذه القيم وبناء الشخصية الوليدة عليها، وتمثل التربية على المواطنة العمود الفقري لبناء تلك الشخصية على هذه القيم وترسيخها في الوجدان الشعبي العام لأبناء هذا الوطن.

وهذا بالفعل ماتبناه الدستور المصري في مادته الأولى التي تنص على أن "جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شئ منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون " (الدستور المصري، ٢٠١٤).

وإذا كان هذا التواؤم والتلاقي الفكري بين الدستور الحاكم للبلاد ومتطلبات المواطنة الحقة، فتبقى بعد ذلك قضية التطبيق على أرض الواقع، ومن هنا يأتي دور التعليم في تحويل هذا التلاقي إلى منظومة متكاملة قابلة للتطبيق والتنفيذ من

خلال مناهج وأنشطة وممارسات تحقق مبدأ المواطنة، وتبنى عقول التلاميذ منذ الصغر على متطلباته وآليات تحقيقه.

إن فكرة المواطنة والديمقراطية تنهض على قيم مشتركة من بينها التعدد والاختلاف وعمومية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والمساواة بين المواطنين والفرص المتكافئة، وسيادة حكم القانون ومشاركة الجميع طواعية في تقرير شئون الوطن وفقاً للصيغ والأساليب التي يحددها القانون (عز العرب "محرر"،٢٠٠٣، ص١٤٠)

المواطنة إذن –وبهذا المعنى– ليست قضية؛ بمقدار ماهي مصير، وإن نظرة كهذه إليها توضح القول بالحرية كما نشاء، ولكن من دون أن نلحق بالرباط الوطني أي ضرر يحدث شرخاً في السياج المحيط بأرض هذا الوطن، مايمكن الأعداء من التسلل إلي داخله (لوقا، ٢٠١٢، ص٧٤).

قضية المواطنة قضية مهمة للوطن وسلامة المواطن، والتعليم بمؤسساته المختلفة هو الضالع الأول في ترسيخ مبادئ المواطنة والتربية عليها، ولقد هيأت لنا الأرضية السياسية والتشريعية في البلاد الأطر التنظيرية البادئة لتحقيق قيم ومبادئ المواطنة، ويأتي الدور على النظام التعليمي لتحقيق هذه المبادئ وترسيخ تلك القيم في عقول ووجدان المتعلمين، ومن هنا وجبت تلك المقاربة الفكرية بين النظام التعليمي في مصر وبين تحقيق مبدأ التربية على المواطنة وماهية المتطلبات اللازمة لذلك؛ وصولاً لوضع بعض السيناريوهات المستقبلية المقترحة التي تسعى لتحقيق هذا الغرض.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

من الملاحظ أن التغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية –خاصة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين– قد أثرت وبشكل كبير في أفكار الشعوب في منطقتنا العربية، وتغيرت معها الكثير من المفاهيم والاتجاهات التي كانت ثابتة وراسخة وظن البعض في عدم تحركها، وكان من أكبر فئات المجتمع تأثيراً وتأثراً

فئة الشباب التي كانت وما تزال أكثر حماساً وإصراراً على صناعة التغيير؛ وذلك من خلال المشاركة والتفاعل الإيجابي من أجل وضع البلاد في مصاف الدول الديمقراطية التي تراعي مبادئ حقوق الإنسان وتؤكد على ضرورة المواطنة الفاعلة في صناعة هذا التغيير.

وفي كل تغيير يحدث على مر العصور يطفو على السطح ذلك الصراع الدائم بين أصحاب دعوى الأصالة والمحافظة والاتجاهات التقليدية من جهة، وبين أصحاب دعاوى الحداثة والمعاصرة والانفتاح على الآخر من جهة أخرى، ثم ما يلبث هذا الصراع إلى أن يصل إلى ذروته إذا ما انتصر أحد الاتجاهين ، أو مال الشعب إلى كفة أحدهما، وساعتها يظهر داخل هذا الاتجاه الواحد اتجاهات شتى قد يفوق التباين بينها ما كان بين الاتجاهين الرئيسين.

وهنا تظهر "قضية المواطنة" ودور التعليم في التربية عليها كوسيط جامع لمعظم هذه التباينات، حيث إن المواطنة أحدث ما توصل إليه اجتهاد البشر لتحقيق العدل، ونحن نعلم أبناءنا الانتماء ثم نعلمهم المواطنة، فلا أحد يولد منتمياً ومؤمناً بقيم العدل والمساواة بل يكتسب كل ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية. ومن هنا تأتي أهمية المؤسسة التعليمية التي يمكن من خلالها أن نشكل وجدان الطلاب، من خلال تدريبهم على المواثيق التي تتضمن حقوق الإنسان، وتنمية وعيهم لحقوقهم في الحياة والحرية وعدم التمييز بين البشر على أساس اللون أو العرق أو النوع أو العقيدة الدينية أو المذهب السياسي (فرج ،٢٠١٣، http://carnegie-mec.org/)

إنه من الضروري بمكان الاهتمام بربط قضية المواطنة بالتعليم لغرس قيم ومبادئ حقوق الإنسان في التلاميذ منذ الصغر؛ من أجل تنشئة المجتمع على احترام الحقوق والحريات العامة للمجتمع، وأن تصبح هذه الحقوق ممارسة مجتمعية وليست نصوصاً نظرية ومطاطة فقط، وهو ما يعود بالنفع فيما بعد من

خلال مجتمع أكثر نضجاً، يعي التحديات التي يمر بها، ويحدد الأطر المناسبة نحو مستقبل أفضل لكل المصريين (عبيد، ٢٠١٤، ص٣٩).

وبالنظر إلى قضية المواطنة والانتماء إلى الوطن، فقد لوحظ أن الكثير من الشباب يعاني من مشكلة ضعف الشعور بالانتماء سواء كان هذا الانتماء إلى مجتمعاتهم المحلية، أو إلى أسرهم، أو إلى أمتهم بصفة عامة؛ فهذا الشباب يشعر بالغربة على أرضه، ولا يشعر بوحدة ما تجمعه مع غيره في كيان واحد، ولو تربى الشاب على الوطنية والانتماء لوطنه ومجتمعه فإن ذلك يشعره بأنه مع أسرته وبلده ومجتمعه كيان واحد وجسد واحد، ومن ثم يشعر بآمال وآلام هذا المجتمع حيث يشعر أنه فرد في جماعة، فيحتضن مبادئ مجتمعه وأهدافه ورسالته وقيمه ومعاييره ونظمه وفلسفته وعقيدته، وتصبح هذه القيم مترسخة في وجدانه، ومن ثم يمكنه المحافظة عليها والدفاع عنها، بل ويدافع عن هذا الوطن إذا ما أحدقت به المخاطر وذلك عن عقيدة واقتناع، وهذا لا يتأتى إلا بنظام تعليمي يحرص على تعليم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ويعلي من قيم المواطنة من خلال مناهجه وأنشطته ومقرراته، وأدوار المعلم من خلال تفعيله لكل ذلك.

وعلى الرغم من وجود حركة نشطة في مجال التعليم على مستوى العالم، وفي بعض بلدان العالم الثالث، سعت إلى تحرير المدارس والتلاميذ من هيمنة النظام الاجتماعي، والتأكيد على حرية الطلاب في اختيار المواد الدراسية والأنشطة، وتنظيم قدراتهم بأنفسهم، وفتح قنوات بين المدارس والمجتمع، وإدخال مفاهيم وأنشطة ترتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتربية الوطنية، إلا أن المدرسة العربية وفي مصر على وجه التحديد شهدت تراجعاً في العقود السابقة، حيث غابت الأنشطة بكل أشكالها وركزت المناهج على تعظيم بعض الشخصيات وتمجيدهم، وعرض المعارف والمعلومات بشكل أحادي (مجاهد، ٢٠١٠، ص٢٤).

وحتى تكون المواطنة مبنية على وعي لابد أن تتم بتربية مقصودة تشرف عليها الدولة، يتم من خلالها تعريف الطالب المواطن بالعديد من مفاهيم المواطنة وخصائصها، مثل: مفهوم الوطن، والمواطن، والحكومة، والنظام السياسي، والمجتمع، والشورى، والمشاركة السياسية والمجتمعية، والمسؤولية تجاه الوطن، والقانون، والدستور، والحقوق والواجبات، وغيرها من المفاهيم التي تقوم عليها عملية المواطنة وتكوين المواطن الصالح.

ولقد أكدت العديد من الدراسات(١) على أن مناهج التعليم في مصر والمنظومة برمتها تنشر قيماً بعيدة كل البعد عن قيم الانتماء والمواطنة، وأننا كثيراً ما نجد بعض القيم التي تعادي مبادئ الدولة المدنية، بل وقد نجد ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للمواطنة، والمنادون بتجديد الخطاب الديني يركزون وبشكل كبير على وضع مبادئ هذا التطوير في مناهج التعليم خاصة الأولي منها.

فكيف السبيل إذن إلى تعليم يقوم على مبادئ حقوق الإنسان، ويراعى مبادئ التربية على المواطنة، تفعيلاً للدور المهم والحيوي الذي تقوم به عملية المواطنة في إكساب الطالب مهارات التعامل الجدّي مع مجتمعه، خاصة بعد تعرض الثقافة العامة للمجتمع العربي والإسلامي للاختراق من قبل التوجهات العالمية المعاصرة والتي تريد لها الدوران في فلك الدول الكبرى بما تحمله من عادات وسلوكيات وأنماط حياة تبتعد كثيراً عن عادات وسلوكيات المجتمعات الإسلامية والعربية.

() انظر على سبيل المثال:[1]

-حفني، قدري (٢٠١٠) ، المواطنة والانتماء ، أعمال المنتدى الأول للبحث العلمي ، جامعة القاهرة ، ١٣-١٦ ديسمبر.

-فرج، إلهام عبد الحميد (٢٠٠٨) ، قضايا معاصرة في المناهج التعليمية، مركز المحروسة للنشر، القاهرة.

-نجيب، كمال (٢٠٠٤) ، المواطنة ونشأة المجتمع المدني، مركز الجزويت، القاهرة.

-الدابولي، محمد محمود (٢٠١٦) ، إصلاح التعليم في مصر كمدخل لتجديد الخطاب الديني، المركز الديمقراطي العربي **http://democraticac.de/?p**=٥٠٩٢٤

Doi: 10.12816/0054595

ومن هنا يحاول البحث الحالي الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما المقصود بالمواطنة وفق المنطلقات النظرية التي قامت عليها؟

– ما أهم القيم والمبادئ المؤسِّسة للمواطنة كحق من حقوق الإنسان؟

– ما طبيعة العلاقة بين التعليم المصري وقضية التربية على المواطنة؟

– ما أهم السيناريوهات المستقبلية لتفعيل دور التعليم المصري في تعزيز المواطنة والتربية عليها؟

أهداف البحث:

ويهدف البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– توضيح المقصود بالمواطنة في أطرها النظرية التي تلائم موضوع البحث.

– تحديد أهم القيم والمبادئ التي تؤسس للمواطنة الفاعلة.

– التبصرة بكيفية معالجة التعليم المصري لقضية التربية على المواطنة.

– وضع بعض السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لتفعيل دور التعليم في تربية الطالب المصري على المواطنة.

المنهجية المتبعة:

اتساقاً مع أهداف البحث الحالي ، فإنه يعتمد علي منهجية مركبة من شقين :

الشق الأول يعتمد على المنهج الوصفي، وذلك للإجابة علي التساؤلات الثلاثة الأولي؛ فالمنهج الوصفي يحاول الإجابة عن السؤال الأساسي في العلم وهو: ماذا ؟ أي ماهي طبيعة الظاهرة موضع البحث، ويشمل ذلك تحليل بياناتها وبيان العلاقات بين مكوناتها(أبوحطب وصادق،١٩٩١،ص١٠٤)، ولا تزودنا الدراسات الوصفية بمعلومات عملية يمكن أن تستخدم لتبرير الموقف الحالي أو تحسينه فحسب، ولكن تمدنا أيضاً بالحقائق التي يمكن أن تبني عليها مستويات أعلي من الفهم العلمي (فان دالين،١٩٨٥، ص٣٣٤)، وهذا يتوافق مع أهداف البحث الحالي.

أما الشق الثاني فيركز على التوجه الداعم لرؤية استشرافية للتعليم في سبيله لتربية أبنائه على المواطنة، وصولاً إلي وضع سيناريوهات وبدائل مقترحة

لتفعيل دور التعليم المصري في مجال التربية على المواطنة وتحقيق القيم والمبادئ التي تقوم عليها في المستقبل القريب.

خطة وتقسيم البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث الحالي تم تقسيمه إلى محورين رئيسين:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للبحث ويشمل الأجزاء الآتية (المواطنة وإشكالية المفهوم- القيم والمبادئ المؤسسة للمواطنة الفاعلة - التعليم المصري وقضية التربية على المواطنة).
- **المحور الثاني:** التوجه المستقبلي والذي يشمل سيناريوهات ثلاثة (السيناريو الامتدادي - السيناريو الإصلاحي - السيناريو الإبداعي).

التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

المواطنة:

ويقصد بالمواطنة في هذا البحث أنها "شعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله، وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة، كما تسهم في تحقيق مصالحه الفردية وسط مجتمعه.

التربية على المواطنة:

ويقصد بـ "التربية على المواطنة" في هذا البحث أنها عملية تنشئة اجتماعية مخصوصة تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته فكرياً وروحياً واجتماعياً وإنسانياً، والواعي لحقوقه والملتزم بواجباته، أي أن "التربية على المواطنة" هي تربية على ثقافة أداء الواجبات قبل ثقافة أخذ الحقوق.

السينـاريو:

السيناريو أسلوب من أساليب استشراف المستقبل لظاهرة معينة، والتنبؤ بالاحتمالات الممكنة لحدوثها في المستقبل، ويمكن تعريف "السيناريو" إجرائياً في

هذا البحث بأنه "احتمالات وصفية لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال العلاقة بين التعليم والمواطنة".

المحور الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً: المواطنة وإشكالية المفهوم:

يتحدد المعنى اللغوي لكلمة (المواطنة) من الجذر اللغوي (و ط ن)، ولذا تدور كل معاني المواطنة حول لفظ (الوطن)، فيقول الجوهري في الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية": "الوطن محل الإنسان، وأوطنتُ الأرضَ ووَطَّنتُهَا تَوطيناً واستوطنتها، أي اتخذتها وطناً، وكذلك الاتّطان هو افتعال منه (الجوهري،١٩٨٧،ص٢٢١٤)

فالوطن عند الجوهري محل الإنسان، أي المكان الذي اتخذه مقاماً وسكناً، مع غض النظر عن صلته به، ويشهد له قول رؤبة: أوطَنتُ وَطنَاً لم يَكن مِن وَطَني وقال ابن منظور في لسان العرب: "الوطن: المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله" (ابن منظور،١٤١٤هـ، ص٤٥١).

ومن الملاحظ في المعنى (اللغوي) لكلمة المواطنة ارتباطها بكلمة الوطن، حيث لا نجد تعريفاً لغوياً مغايراً لذلك، أو بمعنى آخر لا نجد تعريفاً لغوياً في المعاجم العربية مثل (لسان العرب أو القاموس المحيط أو مختار الصحاح أو تاج اللغة أو تاج العروس أو المصباح المنير ...إلخ) يوضح معنى المواطنة كما هو مفهوم لدينا الآن في عصورنا الحديثة، ومن هنا نستنتج أن مفهوم (المواطنة) لغوياً تابع لمفهوم الوطن، أما المفهوم الحديث للمواطنة (والذي سنتناوله بالتفصيل) قد دخل حديثاً في مصطلحات اللغة العربية قادماً من الغرب، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإعلان مبادئ حقوق الإنسان العالمية.

وتأكيداً لذلك؛ فلم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث إذ إن واطن في اللغة تعني مجرد الموافقة واطنت فلاناً يعني وافقت مراده، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى

المعايشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطن) فواطن فلان فلاناً يعني عاش معه في وطن واحد كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد، ولعل مجمع اللغة العربية الذي أصدر المعجم الوسيط قد أقر استعمال (واطنه) أي عاش معه في وطن واحد، فهو مواطن له، ووافقه في ذلك مجامع دمشق وبغداد وعمان(العدناني،١٩٨٩،ص٧٢٥).

وعلى ذلك تعد المواطنة مفهوماً حديثاً ظهر وتطور مع تطور الدولة القومية، تلك الدولة التي تقوم على أساس الاعتقاد بوجود وطن مشترك ورابطة وطنية تتجاوز الحدود التي ترسمها الهويات الفرعية القائمة على أساس الانتماء المذهبي أو العرقي بين التكوينات (الشبوط، ٢٠٠٧، ص٦١)؛ حيث يفترض هذا المبدأ أن المجتمع مكون من طوائف مستقلين وأحرار، والدولة هي التعبير عن إرادة هؤلاء المواطنين الأحرار غير الخاضعين لولاءات أخرى، بصفتهم مواطنين لوطن لهم جميع الحقوق وعليهم جميع الواجبات.

والمواطنة علاقة عضوية متبادلة بين المواطن والدولة، فالمواطن يحصل على جميع حقوق المواطنة نتيجة انتماءه إلى وطن معين، لكن في الوقت ذاته عليه أن يتحمل واجبات يحتم عليه مبدأ المواطنة أن يتحملها، هذا من جانب المواطن، أما من جانب الدولة فعليها الالتزام بالدستور في تعاملها مع المواطنين والنظر إليهم على أنهم مواطنين وليسوا أفراداً (جارو،٢٠٠٧، ص١٠٠)

وبناءً على هذا المعنى، يمكن تعريف المواطنة على أنها الانتماء إلى بلد ما، وإلى شعب يقطن هذا البلد، أي أنها تمثل العلاقة القانونية القائمة بين الوطن والمواطن.

والمواطنة بهذا المفهوم تعنى كلاً من العلاقات بين دولة ما والمواطن الفرد؛ وكذلك العلاقات السياسية بين المواطنين أنفسهم، وإذا كان المواطن هو الشخص الذي ينتمي إلى وطن تربطه به علاقة من الانتماء والولاء؛ فإن الوطن بالمعنى الخاص هو البيئة والأرض التي تتجه إليه عواطف الإنسان القومية ، وبعبارة أدق

هو المكان الذي يقيم فيه الفرد عادة بنية الاستقرار وتربطه به روابط إنسانية واجتماعية، لذلك فإننا نجد أن المواطن الذي يعيش خارج بلده ويتمتع بجنسية دولة أخرى إلى جانب جنسية دولته يعانى من حالة اغتراب نفسي تعكس حالة من الازدواجية لديه في القيم والمعتقدات.

وعن المعنى الاصطلاحي لكلمة المواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظة Citizenship)) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق – متبادلة – في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات" (الكواري،٢٠٠١، ص٦٦).

وفي (قاموس علم الاجتماع) تم تعريف المواطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة (غيث، ١٩٩٥، ص٥٦).

ومن الغريب أننا لم نجد توضيحاً لمفهوم المواطنة في كتابات المؤلفين العرب والإسلاميين – كما أوضحنا– إلا بعد انتقال فكرتها من الغرب وخاصة بعد الثورة الفرنسية في أوربا، وكذا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية ظهور مبادئ حقوق الإنسان، إلا أن المتصفح لكتابات "أرسطو" في القرن الرابع قبل الميلاد يجد أنه تطرق لفكرة المواطنة لكنه عرفها من خلال تعريفه للمواطن حيث قال "إن المواطن ليس مواطناً لأنه يعيش في مكان معين؛ فالأجانب المقيمين والعبيد يعيشون في مكان واحد" ولذلك أضاف سمة خاصة بالمواطن حيث قال "أنه أسهم في إقامة العدل على هذه الأرض"(الشماس،٢٠١٢، ص٩٤)، كما نجد نفس الفكرة تقريباً عند أفلاطون وجان جاك روسو عند حديثهم عن المواطنة نسبة إلى الأرض التي يعيش فيها المواطن، لكنه لابد من وجود تلك الرابطة العضوية

الخاصة التي تربطه برباط وثيق بهذه الأرض، ولعل ذلك المعنى قريب مما نتحدث عنه في عصورنا الحديثة.

ولعل من أوضح التعريفات للمواطنة ما أورده د.عبد العزيز أحمد الأحمد في كتابه (التنشئة السياسية وتنمية المواطنة) حيث قال أن المواطنة تعني مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات .. وتتميز المواطنة بولاء المواطن للبلاد وخدمتها والتعاون مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للدولة ، ومع ذلك فالمواطنة تتطلب مفهوماً أوسع ليكون المواطنون –من خلاله– أكثر قدرة على استيعاب عناصر جديدة وبيئات أرحب ومسائل متجددة باستمرار؛ للمساعدة في مواجهة التحديات العالمية والتعاون والتضامن وإشاعة الوئام والاستقرار وتحمل المسئولية الجماعية(الأحمد،٢٠١٠، ص٦٩١).

وعلى هذا، يعتبر مصطلح (المواطنة) من المصطلحات المتجددة بحسب الزمان والمكان، وبحسب الهدف منه والغرض من ورائه، وهذا التجدد لا يعني التغيير بقدر مايعني مواكبة الظروف العامة للدولة –خاصة السياسية والاقتصادية منها– وبقدر ماتنشره السلطة السياسية وتقوم على تطبيقه؛ أي أن مصطلح المواطنة في حدوده النظرية لا يختلف معناه ومقصده –كثيراً– من تعريف لآخر، كل الاختلاف في مسألة التطبيق في هذه الدولة أو تلك، مثله في ذلك مثل أي مصطلح ينتمي في أساسه للحياة السياسية يتوقف في معظمه على التطبيق، لا على مفهومه النظري.

والمواطنة بحسب التعريفات المختلفة لها تتأسس على التساوي المطلق بين الأفراد في الحقوق والواجبات؛ ومن ثم يتأكد فيها الشعور الشخصي والجمعي بالانتماء للوطن في إطار الموروث التاريخي المشترك، والمصالح الكلية المشتركة، وكذا المسئولية عن حماية سلامة أرض وكيان ومصالح ومستقبل هذا

الوطن. وفي هذا المعنى نجد أن حقوق المواطنة في مفهوم الدولة الحديثة لا تتضمن فقط حقوق الإنسان بل وتتجاوزها إلى ماهو أعمق من خلال الرابطة العضوية بين المواطن والوطن.

لكن هذا كله يبقي تنظيراً مريحاً للنخبة المثقفة ونظيرتها السياسية، ويعاني من الانفصال عن الواقع طالما لم تتحرك وتسعى المؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع إلى خلق آليات تعيد الحياة إلى المشاركة الشعبية في الفعل السياسي، والتي ضمرت بفعل الاستبعاد المتواتر لها منذ ثورة يوليو ٥٢ عندما تبنت حكومات الثورة المتعاقبة النهج الأبوي في إدارتها للوطن(زاخر، ٢٠١١، ص٤٨-٤٩)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق في إطار السياق الراهن للتوجهات العالمية المعاصرة وما تحمله من متغيرات متنوعة، وهي(Hebert & Sears، 2013، http://www.cea-ace.ca/media/en/Citizenship_Education.pdf)

١- البعد المدني للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.

٢- البعد السياسي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.

٣- البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط مابين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في

التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة.

٤- البعد الثقافي للمواطنة الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع .

وبالنظر لهذه الأبعاد الأربعة (المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية) للمواطنة؛ نجد أن كل بعد منها لصيق الصلة بالأبعاد الأخرى، مثل ذلك كل المصطلحات الإنسانية تقريباً؛ حيث تتكامل العناصر المكونة لها، بحيث لا تستطيع الفصل بين أيّ منها. فالتفاعلات الإنسانية جميعها متشابكة ومترابطة من حيث الأسباب وتنوع النتائج، والمواطنة مفهوم إنساني مرتبط بحياة الإنسان الاجتماعية والسياسية والثقافية والعقدية، وبالتالي فأبعاده الأربعة –سالفة الذكر– كلها متشابكة، لكن –على الأرجح– فلكل مصطلح إنساني بُعد من أبعاده المكونة له يكون له التأثير الأكبر مقارنة ببقية الأبعاد، ولعل البعد المدني هنا والمرتبط بأسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي هو البعد الأكثر تأثيراً في مبدأ المواطنة وطرق فهم المجتمع لها وسبل تنفيذها على أرض الواقع، مع التسليم بتأثير الأبعاد الثلاثة الأخرى خاصة البعد السياسي.

واستناداً إلى ماتقدم من المصطلحات الغربية والعربية عن الوطن والمواطنة، نجد أن المفهوم الأسمى للمواطن يلتقي مع المفهوم الأسمى للإنسان، لينتقل من مفهوم المواطن إلى مفهوم أكثر شمولية هو مفهوم المواطنة، فتصبح المواطنة إنسانية الإنسان، مضافاً إليها التعلق بشخص آخر يشاركه الوطن، ويقتسم معه مضمونات الوطن/المواطنة؛ وليس أكثر دقة من هذا المفهوم من كلمة "المواطنة" في العربية لأنها "مفاعلة" بين اثنين، أو الذين يصبحون عشرات أو مئات الملايين، يتفاعلون حول الوطن، فيقتسمون كل الانتماءات وكل الحقوق

والواجبات. وبذلك تكون المواطنة هي الأساس الذي يؤكد أن "الوطنية" هي هوية الدولة الحديثة، والأفراد الذين ينتمون إليها هم المواطنون الذين يشكلون هذه الدولة(الشماس،٢٠١٢، ص٩٦).

هذا بالضبط ما تسعى الدراسة الحالية على تأكيده في كل ماورد ذكره عن المواطنة؛ فهي أسلوب حياة لمواطن يعرف جيداً واجباته قبل حقوقه، كما لا يفرط أبداً في هذه الحقوق، ولن يكون الحال كذلك إلا بالتعاون والتكامل بين الوطن والمواطن، تكامل يجعل الوطن حريصاً على تلبية حاجات وحقوق هذا المواطن، في ظل سعي دءوب من هذا المواطن على القيام بواجباته تجاه هذا الوطن، معلياً من شأنه، حريصاً على رفعته وتقدمه.

ومن هنا كان الحرص على مبدأ "التربية على المواطنة" بدءاً من مراحل التعليم الأولى حتى التخرج، حتى يكون التعليم أساساً لغرس القيم المؤسسة للمواطنة في عقول ونفوس الطلاب، ليتمكن الطالب بعد ذلك من ممارسة حقيقية للمواطنة، ولذا وجب التعريف بهذه القيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المواطنة كحق رئيس من حقوق الإنسان، والتي يجب على التعليم غرسها في أفئدة طلابه في مراحله المختلفة.

ثانياً: القيم والمبادئ المؤسِّسة للمواطنة الفاعلة:

يقول إيمانويل كانط : "ثمة اكتشافين بشريين أصعب مما عداهما : فن الحكم وفن التربية"، والمواطنة الفاعلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكلا الاكتشافين، فهي تربية لمواطنين يفترض أن يعيشوا في مجتمع ديمقراطي يتمتع أفراده بحقوق معينة ويتحملوا مسئوليات متفق عليها ، بمعنى أنها تربية من أجل الاشتراك في شئون الحكم (Branson,2001,p.٥).

ولعل المقصد من شئون الحكم هنا ليس فقط الحكم السياسي وإنما الاشتراك في تدبير كل شئون حياة الأفراد داخل المجتمع ، وبهذا يتفق المعني مع ما نقصده لمفهوم المواطنة الفاعلة.

وبناءً عليه، فإنه من الطبيعي أن تقوم هذه المواطنة على قيم رئيسة تستمد منها إطارها النظري العام، علاوة على الأطر التنفيذية والعملية التي تحكم العلاقة بين الوطن والمواطن، كما تحكم التفاعلات بين المواطنين بعضهم مع بعض.

ولعل من نافلة القول أن طبيعة المواطنة يمكن أن تتداخل فيها كل القيم الأساسية في المجتمع؛ ذلك للارتباط القوي بين موضوع المواطنة وكل مجالات الحياة العامة للمواطنين تقريباً.

ومن هنا يركز البحث الحالي على أربع قيم رئيسة من القيم المؤسسة للمواطنة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنهجية البحث الحالي التي تركز على العلاقة بين موضوع المواطنة ودور التعليم في التربية عليها، وهذه القيم هي:

- المساواة.
- الانتماء.
- التضامن.
- المشاركة.

١- المساواة قيمة أساسية للمواطنة:

(صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ،٢٠١٤، ص١٥-١٦)

تمثل المساواة المبدأ والقيمة الأساسية للمواطنة من حيث إنه لا يمكن أن يتمتع الشخص بالمواطنة إذا لم نعترف له بالمساواة مع غيره إذا ما تعرض للتمييز أو الإقصاء.

ولقد حدّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة(٢) منه مضمون المساواة كما يلي:

"لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر."

وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو خاضعاً لأي قيد آخر علي سيادته".

ويأتي الحق في المساواة في مقدمة القيم العليا باعتباره حقاً طبيعياً للإنسان، فالمساواة قيمة ومبدأ يتم على أساسه الاعتراف بالحقوق والحريات للأفراد، وهي معيار لتطبيق جميع الحقوق والحريات. وبها تتحقق الكرامة الإنسانية.

والحق في المساواة بين جميع الناس هو أساس الحرية حسبما جاء في توطئة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ "إن الدول الأطراف في هذا العهد، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل –وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة– أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه، وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل –وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان– في أن يكون البشر أحرارا ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية، ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا يمكن الاعتراف بالحقوق إلا على قدم المساواة للجميع وهو ما يضمن كرامة الإنسان، فعندما يتعرّض الإنسان للتمييز والإقصاء فإنه يفقد الكرامة الإنسانية، وبما أن الكرامة متأصّلة في الإنسان وملتصقة بالذات البشرية فهي المصدر الأساسي للتمتع بكافة الحقوق والحريات.

ويكتسب مبدأ المساواة أهميته من كونه أحد أبرز المبادئ الدستورية التي تمثل حجر الزاوية في البناء القانوني لأية دولة حديثة، ومن كونه –أيضاً– أساساً لأية ديمقراطية تهدف إلى تحقيق المواطنة وحماية الحرية، فلا يمكن الحديث عن

الديمقراطية بأي وجه من الوجوه ما لم تكن متاحة للجميع وعلى قدم المساواة، "فلا توجد ديمقراطية ولا توجد مواطنة بدون مساواة و حرية".

ومن المهم إدراك أن:

- المساواة قيمة تقاس بها الحقوق حيث يتمتع الناس بالحقوق على أساس المساواة.
- المساواة تخص كل أفراد المجتمع من مختلف الأجيال والأعمار ومهما كانت أوضاعهم الصحية والمعنوية والاجتماعية ومهما كانت اختلافاتهم من حيث العرق أو الدين أو اللون أو الأفكار أو غيرها.
- المساواة تشمل الشعوب والدول في العالم، لكل الشعوب والدول نفس الحقوق والواجبات.
- المساواة تخصّ النساء والرجال بوصفهما إنسانا ويتمتعان بالكرامة الإنسانية ولا يوجد تفوّق لأحد الجنسين على الآخر.
- المساواة ترتبط بالحقوق والحريات وينتج عنها ممارسة الواجبات.
- المساواة يجب أن تمارس دون تمييز لكنها يمكن أن تتحقق تدريجياً بفعل التمييز الايجابي.
- قبول أي شكل من أشكال التمييز ومهما كان سببه يمثل انتهاكاً لقيمة المساواة وللكرامة ويسبب التمييز في الحقوق والحريات.
- عندما يتمتع الأفراد بالمساواة فإنهم يمارسون حقوق المواطنة على أساسها ويلتزمون بواجباته.

المساواة – إذن– قيمة وركيزة أساسية من قيم التربية على المواطنة، فلا نستطيع بأي حال أن نربي أطفالنا أو نعلمهم مبادئ أساسية للمواطنة دون أن نمارس أمامهم مبدأ المساواة ، ونجعله أساس التعاملات الخاصة والعامة، ثم تجعله الدولة أساس التعامل مع كافة مواطنيها، لذا كان من الضروري أن نؤكد على مبدأ المساواة كأول مبدأ من مبادئ وقيم المواطنة الفاعلة.

٢– الانتماء ومحبة الوطن:

والانتماء من لوازم المواطنة، وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له، وهنا تمثل محبة الوطن قيماً جوهرية من حيث أن الوطن للجميع والدفاع عنه واجب مقدس، يتطلب الفداء والتضحية بالنفس والمال وبأغلى شئ في الوجود، ويعني الانتماء أيضاً السلوك السوي والعمل الجاد من أجل الوطن، من خلال التفاعل البناء مع أفراد المجتمع لما فيه خير الصالح العام ، وبذلك يرتبط الانتماء بالالتزام بعلاقة عضوية متبادلة ومتكاملة ، باعتبار أن كلًّا منهما يتضمن الواجب المقدس تجاه الوطن، والواجب من الوجهة الفلسفية هو أمر ملزم، وكلما التزم المواطن بواجباته تجاه الوطن ، قوي انتماؤه لهذا الوطن ، والعكس أيضاً صحيح (الشماس،٢٠١٢،ص٨٩–٩٩).

والانتماء من الحاجات النفسية الاجتماعية للكائن البشري إذ أن لها أساس فطري يدفعه إلى إشباعه من خلال التفاعل بإيجابية مع المجتمع الذي يعيش فيه من أجل أن يتحقق لديه النمو السوي السليم، ومن أجل تعزيز ثقته بنفسه والشعور بالأمن النفسي، إذ بدونه يشعر الفرد بالضياع مما يظهر ذلك في معاداته ونفوره من الواقع الاجتماعي ، بل وإعراضه عن أي قيم، وكأن سلوك اللامنتمي يبدأ عن طريق عدم تقبل الحياة الإنسانية التي تعيشها الكائنات في هذا المجتمع الإنسانى ومن هنا تتضح أهمية الانتماء سواء كان سياسياً أم وطنياً أم ثقافياً(اصقعية، ٢٠٠٠، ص ٧٦).

ويلاحظ أن الكثير من شبابنا في كثير من مجتمعاتنا العربية يعاني من مشكلة ضعف الشعور بالانتماء، سواء كان هذا الانتماء إلى أوطانهم، أو إلى أسرهم، أو إلى عروبتهم، أو إلى أمة الإسلام وشريعته، فالشباب يشعر بالغربة على أرضه وعدم الانتماء إليها، مما يشعره بعدم وجود ما يسمى بالتوحد مع المجتمع، أو الاتحاد معه في كيان واحد، والطبيعي أنه إذا تربى الشاب تربية

دينية وطنية واجتماعية وأسرية سوية، وتعلم مبادئ الوطنية والولاء منذ الصغر؛ أن يشعر أنه ومجتمعه جسد واحد وكيان واحد، ومن ثم يسعد لسعادة مجتمعه ويتألم لآلامه، ويحتضن مبادئ مجتمعه وأهدافه ورسالته وقيمه ومعاييره ونظمه وفلسفته وعقيدته، وتصبح هذه القيم قيمه هو، ومن ثم ينبري ويتصدى للدفاع عنها وحمايتها، كما يكون مستعداً للدفاع عن وطنه إذا ما لحقت به الأخطار.

٣- التضامن قيمة محورية من قيم المواطنة:

يمثل التضامن قيمة اجتماعية وقانونية مهمة في تعزيز مفهوم المواطنة وتعايش المواطنين وبقدر ما تمثل المواطنة علاقة الفرد بالدولة، فإن التضامن يمثل قيمة أصيلة في علاقة الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع الواحد.

يقوم التضامن على فكرة مساعدة الفرد للغير ولذلك فهو يناقض الأنانية والفردانية.

ووفق رأي الفيلسوف دور كايم؛ فإن مبدأ التضامن ينبع من الضمير الجماعي الذي يُفرض لكي يتواجد مجتمع ما، وعلى هذا الأخير أن يعي بأن مصلحته الجماعية تعني أن أعضاءه يحتاجون لبعضهم البعض وأنهم يكمّلون بعضاً ولا بد لهم من التضامن فيما بينهم.

إذن، فلماذا يمثل التضامن قيمة أساسية بالنسبة للمواطن ؟

-تضامن الأفراد والشعوب هو شكل من أشكال ممارسة المواطنة من خلال الانخراط في تحقيق المصلحة المشتركة خلال الأزمات وفي غيابها.

- التضامن ينبع من فكرة مسؤولية الفرد عن المجموعة والعكس صحيح وهو نفس الغاية التي تحرّك الشعوب والدول.

-تنامي الوعي الدولي بقيمة التضامن وتعدّد النّصوص التي تعترف بهذا الحق ساهمت في ظهور جيل جديد من حقوق الإنسان وهي الحقوق التضامنية (صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ،٢٠١٤، ص٢٢-٢٣).

وعلى ذلك، فإن قيمة التضامن من القيم الضرورية المؤسسة لمبدأ المواطنة، والتربية عليها من الأسس الرئيسة لخلق مواطن فاعل داخل مجتمعه؛ إذ إن التضامن يدعم قيماً أخرى مثل التعاون والتلاحم والمؤازرة، وهذا مانسعى لترسيخه في عقول أبنائنا منذ نعومة أظفارهم.

٤– المشاركة نتيجة فاعلة للمواطنة الحقيقية:

لا تعد قيمتا المساواة والانتماء كافيتين في بيان طبيعة الأنظمة المتبعة في كل مجتمع، بل لابد من المشاركة الحقيقية لأفراد هذا المجتمع في صنع القرار بصورة ديمقراطية؛ من خلال المشاركة في الانتخابات وغيرها ليتحمل المسؤولية بجانب الدولة في مواجهة الأزمات والتحديات التي تواجه مجتمعه ودولته في مختلف المجالات، وهذا يتطلب منا أن يكون لدينا الاستعداد الحقيقي للمشاركة في الانتماء للوطن، والمشاركة في الحياة العامة تعني أن هناك بالإمكان التفاعل في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وأن تكون متاحة أمام الجميع دون التمييز بين الحقوق والواجبات لجميع فئات المجتمع، بدءاً من حق الطفل في التعلم والتربية على معنى المواطنة الحقيقي، واستفادة باقي أفراد الشعب بالخدمات المقدمة لهم، وكذلك الحرية السياسية والاقتصادية والنشاط الثقافي والاجتماعي، منتهياً إلى حق المشاركة في تدبير الأمور ذات الشأن؛ كتولي المناصب العامة، ويكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار وتأليف الأحزاب والجمعيات والمشاركة فيها، فعندما تتاح الفرصة للمشاركة في هذه المجالات؛ يكون المجال مفتوحاً حتماً للتنافس النوعي الذي يضمن الفعالية السياسية والاقتصادية وخلق مواطنه مسئولة أمام المجتمع والوطن (أبوشريعة، ٢٠١٤، ص٥٥١).

ومن المفاهيم التي توسع من نطاق "المشاركة" أنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلده، والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه، والتعرف على الفرص

المتاحة واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها (تقرير التنمية البشرية ،٢٠٠٣،ص٥٣).

ومن التعريف السابق للمشاركة يتضح أنها قيمة مؤثرة –وبشكل كبير– في تحقيق مبدأ المواطنة، وتفعيل الأسس التي تقوم عليها، فالمشاركة في الحياة العامة بأشكالها المختلفة تتيح للمواطنين المساهمة في صناعة القرارات المرتبطة بحياتهم، وتحمل مسئوليتها، وتفعيل مبادئ وقيم مرتبطة مثل الحق في الاختلاف والانتماء والولاء للوطن واحترام الرأي الآخر.

هذا ... وقد وضح مما سبق أن القيم المؤسسة للمواطنة هي القيم المؤسسة للحياة بصورتها العامة، هي القيم التي تساعد الأفراد في بناء حقيقي للوطن، وبالتالي الاعتراف الفعلي بقيمة المواطنة، والحياة الكريمة داخل الوطن ، ولهذا تعد التربية على المواطنة في مدخلات أي نظام تعليمي ضرورة مهمة ومسألة حياة بالنسبة للأوطان التي تريد التقدم والازدهار، التي تريد حياة حرة لمواطنيها الذين يعرفون جيداً واجباتهم قبل حقوقهم، وبالتالي فكما لهم الحق في تلبية مطالبهم عليهم الانصياع للواجبات المحملة على عواتقهم، ومن هنا يكون التقدم وتكون الحياة الكريمة.

فهل يقوم التعليم المصري بهذا الدور ..!؟

ثالثاً: التعليم المصري وقضية التربية على المواطنة:

إن من يمعن النظر في مبررات نشأة المؤسسة التعليمية يمكنه التمييز بين نوعين متلازمين من التعليم والتربية؛ النوع الأول من التعليم – ورغم أنه لا يخلو من تحقيق الصالح العام– نفعي فردي يحرص عليه الفرد تحقيقاً لصالحه الفردي ونفعه الخاص، ومنه مثلاً تعليم اللغات والهندسة والرياضيات والطب، وتتلازم مع هذا النوع من التعليم تربية فردية نفعية تقوم على جلب النفع الخاص والمصلحة الشخصية، وفي مقابل ذلك نجد التعليم المدني المجتمعي الذي يسعى إليه المجتمع وليس الفرد لارتباطه بالصالح العام والخير المشترك والتماسك

الاجتماعي وتقدم ورفاهية المجتمع ككل، ومنه مثلاً تعليم المواطنة واكتساب المعرفة السياسية والمدنية والتعريف بظروف المجتمع وحاجاته وتطلعاته ، والتربية التي تتلازم مع هذا التعليم هي التربية المدنية المجتمعية التي تعلي من شأن الصالح العام وتنمي المسئولية الاجتماعية (قاسم، ٢٠٠٦، ص٢١٥).

وإذا سلمنا بأن النوع الأول من التعليم (الفردي النفعي) هدفه الرئيس فردياً نفعياً ، فإننا نرى أنه لا يتحول إلى الصالح العام وتحقيق أهداف النوع الثاني إلا بمشاركة الآخرين والاستفادة المتبادلة فيما بينهم من نتائج هذا التعليم؛ فالطبيب مثلاً تعلم علوم الطب بصورة فردية لكنه لا يستطيع الاستفادة مما اكتسبه من علوم إلا بالانخراط في العمل داخل المجتمع يفيد ويستفيد.

ومن هذه الفكرة البسيطة يمكننا أن نستنتج أن كلاً من النوعين السابقين من التعليم (الفردي والمجتمعي) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، والهدف العام والأسمى لكل منهما هو الصالح العام وتقدم المجتمع، وإن كان النوع الثاني وهو "التعليم المجتمعي" يحقق ذلك بصورة أوضح وأكثر تأثيراً.

وإذا كانت المواطنة الفاعلة هي – في المقام الأول– نتاج تعليم مجتمعي يعلي من شأن الصالح العام للدولة، فإن التربية على المواطنة من خلال تعليم يراعي ذلك ويحض عليه من أخص شروط المواطنة الفاعلة.

فلقد ذكر البعض شروطاً رئيسة للمواطنة؛ حيث لا يمكن أن تمارس المواطنة بفاعلية، وتنتج آثارها لفائدة الدولة والمجتمع إلا إذا توافرت بعض الشروط وأهمها (بودراع، ٢٠١٤، ص١٤٦–١٥٢) :

- وضع اجتماعي يستجيب للحاجات الأساسية للمواطن.
- مؤسسات تعليمية تنشئ الأجيال على قيم المواطنة.
- وجود نظام قانوني وقضائي متشبع بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- مجتمع مدني فاعل ومتحرك داخل مجتمع ديمقراطي.

ومن هنا ندرك الدور المهم والمؤثر للمؤسسة التعليمية في التربية على المواطنة والتأسيس لها منذ بداية دخول الطفل لمرحلة رياض الأطفال وحتى انتهاء تعليمه الجامعي.

ولقد وجدنا الاهتمام الكبير في كل النظم التعليمية بمسألة التربية على المواطنة منذ المراحل التعليمية الأولي، فنجد أن أهم المجالات التي يتحتم علي الأسرة والمدرسة التركيز عليها لتعزيز مقومات المواطنة الصالحة في أطفالها منذ البداية هي (الهمرشي، ٢٠٠٣، ص١٩) :

- حب الوطن والانتماء له: تعميق الشعور بشرف الانتماء للوطن، والعمل من على رقيه وتقدمه، والمحافظة على ثرواته، والمشاركة وبفاعلية في خططه التنموية .
- ربط الطفل بدينه، من خلال التمسك بمبادئ دينه، والربط بينه وبين هويته الدينية، وتوعيته بالمكنون الإسلامي في ثقافة الوطن، باعتباره مكونا أساسيا له.
- تعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم الوطنية للطفل، وبث الوعي فيه بتاريخ الوطن وإنجازاته.
- العمل علي إدراك الطفل للرمز السياسي للعلم والنشيد الوطني، واحترام القيادة السياسية.
- تعويد الطفل علي حب العمل المشترك، وحب التفاهم والتعاون والتكافل والألفة بين كافة المستويات .
- حب الوحدة الوطنية، وحب كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتهم، والابتعاد عن كل الإفرازات الفئوية والعرقية والطائفية البغيضة، مع التأكيد على الفرق بين الاختلاف المذهبي المحمود وبين التعصب الطائفي المذموم.

ومن الضروري أن نذكر أن غايات التعليم من التربية على المواطنة تتلخص في المجهود الذي تساهم به العملية التعليمية لتكوين المواطن الإنسان الواعي

والممارس لحقوقه وواجباته تجاه ذاته وتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه. والتربية على المواطنة هي بالأساس تربية على المبادرة والمسؤولية والاستقلالية، وهي لا تعد فقط الجيل الصاعد لممارسة مواطنة نشيطة متى بلغ سن الرشد، بل تنمي لديه –إذا ما قصرت الوسائل المناسبة (طبيعة المناهج ، نوعية الأنشطة التربوية ، نوعية الاستراتيجيات التعليمية ...)– القدرة على أن يكون في كل مرحلة سنية معينة مواطناً بكل ما تحمل الكلمة من معان.

ويعاني التعليم المصري من مشاكل عدة تجعل من تطويره أمراً ملحاً وضرورياً لمواكبة ما وصلت إليه نظم التعليم في العالم المتقدم، ولعل من المشكلات الرئيسة للنظام التعليمي في مصر عدم وضوح رؤية مجتمعية للتعليم، وعدم تضمين المناهج والأنشطة التعليمية لمبادئ حقوق الإنسان والتربية على المواطنة إلا في مقررات نظرية مقتضبة ضعيفة التأثير. ولعل الدراسات التي تناولت هذه القضية توحي نتائجها بوجود مشكلة في سياقات نظام التعليم المصري وكيفية معالجته لقضية التربية على مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان، ومن ذلك ما قامت به إحدى الدراسات المهمة وجاءت نتائجها كالآتي (قاسم، ٢٠٠٦، ص٢٠٥–٢٠٧):

- يتميز طلاب المدارس المصرية بوجود القيم والاتجاهات المدنية المتعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني والمواطنة الفاعلة والمسئولة والمشاركة بكل أشكالها ومستوياتها، لكن تنخفض لديهم المعرفة والوعي المدنيين بالمبادئ والمفاهيم والمعارف اللازمة لهذه المواطنة وتلك المشاركة.
- هناك رغبة وميل لدى الطلاب نحو المشاركة الديمقراطية والمدنية والمواطنة الفاعلة ، لكن الواقع الاجتماعي والسياسي يصدم هؤلاء الطلاب ويطبعهم على وضعية تتسم بالسلبية والانعزالية والتخوف والخلاص الفردي.
- مناخ الأسرة في مصر أكثر تشجيعاً ودعماً للتربية المدنية ومبادئ المواطنة من المدرسة.

- المدرسة المصرية فشلت في تحقيق التربية المدنية والتربية على المواطنة سواء على مستوى المعرفة والوعي، أو القيم والاتجاهات، أو المناخ والممارسات.
- المدرسة المصرية منفصلة عن المجتمع المحلي والعالمي والقضايا العامة والسياسية القومية والعالمية.
- تتبنى مؤسسات التربية في مصر على اختلافها (المدرسة والأسرة والمجتمع العام) دون وعي قيم الطاعة والامتثال والقولبة، وتخنق الاتجاهات الإيجابية نحو المواطنة الواعية والفعالة والمسئولة والأخلاقية.

كما أكدت دراسة ميدانية أخرى (فرج ، ٢٠١٣) أن عيّنة الدراسة من الطلاب كانت أكثر ميلاً إلى المشاركة وتحمّل المسؤولية والرغبة في الانتماء إلى الروابط والأحزاب والجمعيات، كما كانت لديها ثقة في النفس وفي قدرتها على التغيير، وحماساً للمشاركة في التظاهرات، وحلّ المنازعات في المدرسة، والاشتراك في أنشطة داخل المدرسة أو خارجها من أجل التواصل مع المجتمع.

وعلى الرغم من وجود نسق قيمي جديد أصبح يتشكل لدى الطلاب ، نزعم أنه لا يزال في حالة الصراع الذي يخلق التناقض في الاتجاهات ، حيث اتضح التالي في اتجاهات الطلاب:

–ضبابية الرؤية وتغيّرها السريع لدى العيّنة.

–الخلط في المفاهيم وعدم الوعي المعرفي لها.

–الميل إلى العنف.

–التمرّد على أي رمز.

–سقوط حاجز الخوف من أي سلطة.

–غياب الوعي للقانون.

–الميل إلى المشاركة وتحمّل المسؤولية.

–الميل إلى متابعة الأحداث.

–الميل إلى العمل الجماعي.

–الميل إلى الارتباط بقضايا الوطن.

–الميل إلى الهجرة الخارجية والسفر.

–الميل إلى التواصل الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي.

–الميل إلى أن يكون لهم دور في العمل العام والشارع المصري.

–السرعة في اتخاذ القرار.

يتّضح مما سبق وجود تناقض واضح في الاتجاهات ، فعلى سبيل المثال:

- التناقض في الاتجاه في تكوين علاقات طيبة بالآخر، والميل إلى العمل الجماعي وفي الوقت نفسه الميل نحو استخدام العنف والقوة.
- التناقض بين الاتجاه الإيجابي نحو قضايا المرأة، وبين الاتجاه السلبي نحو تقلّدها المناصب القيادية والمشاركة السياسية ورفض المساواة في الميراث.
- التناقض بين الاتجاه نحو فصل السياسة عن الدين، وبين الاتجاه السلبي نحو الليبرالية والعلمانية.
- التناقض بين الاتجاه الإيجابي نحو حب الوطن والاهتمام بالشأن العام، وبين الاتجاه نحو الهجرة والسفر للخارج.

يعود هذا التناقض في اتجاهات الطلاب إلى عدم الوعي للعديد من المفاهيم والخلط والتشويش والغموض نحوها. ولذا فإن المؤسسة التعليمية تتحمّل مسؤولية عدم الوعي حيث غاب دورها التنويري، وساهمت في تزييف وعي أجيال من الطلاب من خلال ثقافة النقل والصمت لعقود طويلة، ومن خلال المناهج التي تضمّنت مفاهيم خاطئة ومعلومات متناقضة وغير محايدة، وذلك بهدف خدمة الطبقة الحاكمة وتوجّهاتها.

ولعل نتائج الدراسات السابقة –وغيرها– تضعنا أمام إشكالية كبري في أسس العملية التعليمية وطبيعة النظام التعليمي المصري، حيث لا تهتم العملية التعليمية داخل النظام التعليمي في مصر بالتأسيس لعملية التربية على المواطنة، ولا تضع

أطراً فعلية للتنفيذ على أرض الواقع، اللهم تضمين بعض المقررات في كل مرحلة تعليمية لبعض قيم المواطنة والتربية المدنية في شكل تنظيري جاف بعيد عن الممارسة والتطبيق.

ولا شك أن دعم مبدأ المواطنة في المجتمع لن يحدث عبر تطوير المناهج الدراسية، أو توفير عدد من المهارات بمراكز الشباب والجمعيات الأهلية حول التربية المدنية، وتنشئة الأفراد منذ الصغر على هذا المبدأ وحسب، وإنما يتطلب إدارة سياسية تؤمن بالمواطنة وحقوق الإنسان، وأن يتوافر لها الأدوات التي تسمح بغرس هذه الأفكار وتحويلها من مجرد نصوص مكتوبة إلي واقع ملموس، وأن يشعر كل فرد بأن المواطنة أصبحت منهج حياة لكل المواطنين (عبيد، ٢٠١٤، ص٣٩-٤٠).

فقضية التربية على المواطنة –إذن– تعد قضية مجتمعية ذات تأثير فاعل وقوي على حياة المجتمعات، وتشترك فيها كل المؤسسات التربوية في المجتمع، بيد أن المؤسسة التعليمية لها دورها المؤثر على تفعيل هذا النوع من التربية، وإذا لاحظنا وجود بعض التقصير من قِبل المؤسسة التعليمية في تفعيل مبادئ التربية على المواطنة، فكيف السبيل إلى رؤية مستقبلية تضع بعض السيناريوهات والتي من خلالها يمكن إيجاد الحلول لهذا التقصير، والانطلاق منها إلى مستقبل يدعم الرؤية التي تؤكد أهمية التربية على المواطنة بالتعليم المصري وجعلها ممارسة فعلية وليست أطراً تنظيرية.

المحور الثاني: السيناريوهات المستقبلية لتفعيل دور التعليم المصري في التربية على المواطنة

حاول البحث الحالي من خلال عرض الإطار النظري والذي شمل العناصر الآتية (المواطنة وإشكالية المفهوم– القيم والمبادئ المؤسسة للمواطنة الفاعلة – التعليم المصري وقضية التربية على المواطنة) التعرف على الأسس التنظيرية لقضية المواطنة، وواقع تواجد تلك القضية داخل نظام التعليم المصري ، وتبقي

خطوة مهمة يتجه البحث فيها إلي منظور مستقبلي لوضع هذه القضية (التربية على المواطنة) في المستقبل، وذلك من خلال تصميم مجموعة من السيناريوهات التي تهدف جميعها إلي الوصول لهذه الرؤية المستقبلية المأمولة للتربية على المواطنة في العليم المصري، انطلاقاً من الفهم العلمي للمنظومة الحالية من حيث القوة والضعف، واعتماداً علي نتائج الدراسة النظرية للبحث الحالي، وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، ورؤية التحديات المحلية والعربية والعالمية. كل ذلك يفرض مجموعة من المستجدات التي تؤثر في إمكانية حدوث هذه السيناريوهات في المستقبل .

بناءً علي ذلك فسوف يتناول المحور الحالي عرضاً لثلاث سيناريوهات، يمثل الأول منها السيناريو الأكثر احتمالاً إذا ما استمرت الأوضاع علي ما هي عليه في المستقبل وهو ما يطلق عليه (السيناريو الامتدادي أو المرجعي أو الطوائفي أو سيناريو التردي) وفيه افتراض أن تستمر الأوضاع الراهنة علي ماهي عليه .

أما السيناريو الثاني فيمثل المسار التحويلي، ويفترض تصوراً إصلاحياً لتعميق إيجابيات الحاضر ويدفعها أكثر إلي الأمام ويطلق عليه (السيناريو الإصلاحي) ويمثل الصورة الممكنة المفترضة الحدوث إذا ما طرأت تعديلات إصلاحية غير جذرية؛ نتيجة لبعض التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات التأثير علي العملية التعليمية .

وفي السيناريو الثالث والذي يمثل الصورة المرغوبة، وهو ما يطلق عليه (السيناريو الإبداعي أو الابتكاري) والذي يحتوي علي منظومة من الأفكار الجديدة والتي من شأنها رفع كفاءة العملية التعليمية بمختلف جوانبها، مما ينعكس علي تفعيل قضية التربية على المواطنة في التعليم المصري. وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال هذه السيناريوهات.

أولاً: السيناريو الامتدادي:

١- الفرضيات الأساسية لهذا السيناريو:

يفترض هذا السيناريو استمرار الأوضاع الراهنة، حيث تجري أحداثه ومشاهده كامتداد للماضي، وتعتمد الفكرة الرئيسة فيه علي توقع المستقبل علي أساس ملامح ما نعيشه ونشهده الآن من ظروف وأوضاع تعاني منها المؤسسات المجتمعية والتربوية، علاوة علي التأثيرات الخارجية علي الأوضاع الداخلية لمجتمعنا المصري .

إن تصور هذا السيناريو جاء نتيجة لاستقراء الواقع الفعلي لقضية التربية على المواطنة في التعليم المصري، والعوامل التي أثرت بشكل أو بآخر في طبيعة هذه القضية، وهذا بدوره يؤدي إلي طرح مجموعة من الفرضيات المجتمعية التي قد تؤدي إلي ظهور هذا السيناريو ومنها :

- جمود الرؤية العامة للحياة السياسية في مصر، مع تغيرات طفيفة في مجال الديمقراطية والحريات) مفروضة من الخارج(ولا تجد الصدى الملائم لدى أفراد الشعب.
- انعدام دور الأحزاب السياسية علي صعيد العمل العام، ويظل التعليم بمنأى عن اهتمام هذه الأحزاب .
- اتساع التفاوت الطبقي داخل المجتمع في ظل غياب ضمانات اجتماعية واقتصادية كافية لتحقيق قدراً من العدالة الاجتماعية .
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المصري، مما ينتج عنه انخفاض نسب الفرد من الناتج المحلي وانتشار نسب الفقر والمرض.
- انعدام التكامل بين الوسائط التربوية المختلفة (الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وجماعات الضغط والمساجد .. وغيرها)، مما يجعل كلاً منها تعمل علي انفراد دون تقارب أو تنسيق مما يؤثر في تكوين شخصية الفرد المصري.

- يتوقع غياب لمفاهيم وآليات التربية على المواطنة في التعليم، حيث يغيب التشخيص المبكر للمشكلات المترتبة على ذلك، ومحاولة تصحيح الأخطاء بعد تفاقمها .
- تقل المعلومات والبيانات المتاحة لصانعي القرارات التربوية الخاصة بقضية المواطنة والتربية عليها مما يؤثر سلباً في تطبيقها.

٢– تداعيات السيناريو الامتدادي:

أثبتت الدراسة النظرية للبحث الحالي (وكذا بعض نتائج الدراسات السابقة) أن قضية التربية على المواطنة قضية أمن قومي لما لها من أهمية في ترسيخ قيم الانتماء والتضامن والمشاركة والعدل والمساواة وغيرها من القيم المهمة في تكوين الشخصية الوطنية المتزنة التي تعرف حقوقها وواجباتها، ولما كان التعليم المصري ينقصه الاهتمام بهذه القضية بالصورة المرغوبة، فيمكن تصور بعض التداعيات المترتبة على الفرضيات السابقة للسيناريو الامتدادي ، ومنها:

٣– استمرار عدم اهتمام الدولة بقضايا المواطنة وتهميشها.

٤– وجود بعض قضايا المواطنة متفرقة بين مناهج التعليم العام، واستمرار تدريسها كمواد ثقافية لا تضاف لمجموع درجات الطالب.

٥– تدنى الاهتمام بنشر ثقافة المواطنة في المؤسسات التعليمية.

٦– عزوف المواطنين عن المشاركة في قضايا الوطن والمواطنة.

٧– قلة الأنشطة الطلابية والحراك الطلابي في المدارس والجامعات.

٨– وصف السيناريو (المشاهد):

يفترض البحث الحالي عدة مشاهد خاصة بالسيناريو الامتدادي ، والتي تتعلق بالمحاور الرئيسة التي تبني عليها قضية التربية على المواطنة ، وهي المؤثرات الحقيقية والمباشرة على تنفيذ أسس المواطنة والتربية عليها في التعليم المصري وهى (سياسة الدولة – النظام التعليمي – التعليم والمواطنة)

ويمكن تصور مشاهد هذا السيناريو بناءً على فرضياته وتداعياته كما يلي:

المشهد الأول: سياسة الدولة:

يستمر تأثير النظام السياسي للدولة على مفاصل العملية التعليمية؛ حيث تصطبغ قراراته بصبغة سياسية، تساعد هذا النظام في تحقيق أهداف معينة من التعليم تقترب قليلاً من طموحات الشعب وكثيراً من طموحات النظام، وبالتالي لا تساعد قرارات الدولة على تضمين المناهج الدراسية لتدريس التربية المدنية ومبادئ المواطنة كمواد مستقلة لها أهميتها عند الطالب والمعلم وأولياء الأمور.

المشهد الثاني: النظام التعليمي:

يقوم النظام التعليمي بتنفيذ توجهات الدولة دون النظر إلى تأثير ذلك على تحقيق أهداف التعليم، وتكون جلّ قراراته تحقيقاً لأهداف النظام السياسي، وكذا يستمر صناعة القرارات الخاصة بالتعليم بصورة مركزية دون مشاركة عناصر العملية التعليمية من معلمين وطلاب وإداريين، وعدم اهتمام النظام التعليمي ببلورة أفكار جديدة تهتم بقضايا المواطنة والمواطن؛ مما يعزل النظام التعليمي عن الكثير من قضايا المجتمع.

المشهد الثالث: التعليم والمواطنة:

النظرة السائدة لقضية المواطنة في التعليم هي أن تدريس المواد التعليمية العادية يكون من نتائجه غرس القيم والتربية على المواطنة ..!!، وتضمين بعض المواد لموضوعات بسيطة عن المواطنة وقضاياها، أو تدريس مادة التربية الوطنية التي لا يهتم بها الطلاب نتيجة عدم إضافتها للمجموع الكلي للطالب، وبالتالي تضيع قيم المواطنة وأساسياتها بين أهداف كبيرة ونتائج ضئيلة للغاية.

٩- عوامل توقف السيناريو الامتدادي:

يفترض البحث الحالي مجموعة من العوامل الأساسية التي تقف وراء احتمالية عدم استمرار السيناريو الامتدادي من أهمها ما يلي:

- الانفجار المعرفي الهائل والثورة المعلوماتية المتقدمة،والنظريات والاتجاهات الحديثة في التربية (خاصة في مجال اجتماعيات التربية) تقف عائقاً أمام استمرار هذا السيناريو، ذلك لأنها تفرض سرعة التغيير وضرورة ملاحقته علي كافة الأصعدة، لاسيما في مجال التعليم الذي يعد من أهم ركائز بناء المجتمعات .
- سرعة وتيرة الغزو الثقافي الذي يفرض اتجاهات معينة نحو قضايا الوطن والمواطنة والعدل والمساواة؛ مما يجعل الدول مرغمة على المشاركة والتفاعل مع هذه التوجهات العالمية.
- اتخاذ الدولة للتعليم كمسألة أمن قومي، وما ينتج عن ذلك من ضرورة الاتجاه نحو الجودة ومحاكاة الخبرات العالمية المتقدمة خاصة في توجهات المواطنة والديمقراطية .
- كثرة تضارب القرارات التعليمية المتعاقبة، وعدم جدوى الكثير منها؛ من شأنه أن يجعل الدولة تسير علي نهج إشراك العديد من المعنيين بقضايا التعليم في صنع القرار التربوي واتخاذه.
- تنامي وتيرة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والمشاركة في تحديد مصائر الشعوب، وقضايا الوطن والمواطن.
- التغيير سنة الحياة، ودوام الحال من المجال، مسلمات تجعل التغيير عملية مستمرة، ومن ثم وجوب التفكير في التطوير نحو الأفضل في المستقبل.

ثانياً: السيناريو الإصلاحي:

تعتمد الفكرة الرئيسة لهذا السيناريو علي احتمالية إجراء مجموعة من الإصلاحات في العملية التعليمية، تواجه حالة الجمود والتأخر التي ترتبط بالتمسك بالوضع الراهن، تجري هذه الإصلاحات تبعاً للتحرك والتصاعد نحو إضفاء نوع من التحديث والتطوير علي مسيرة العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، مما يستتبع ظهور الاتجاه الذي يدعو إلي نشر ثقافة المواطنة والتربية عليها في

المقررات والمناهج والأنشطة الطلابية، حيث يقوم هذا السيناريو بمحاولة إصلاح الأوضاع لا تغييرها بصورة كلية .

١- الفرضيات الأساسية للسيناريو الإصلاحي:

-حدوث تحولات إصلاحية في تركيبة القوي الفاعلة في المجتمع المصري مثل القوي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

-توفر حزمة من السياسات التنموية التي تكون قادرة علي مواجهة الضغوط المتزايدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

-اتباع أساليب إصلاحية جديدة للمشاركة السياسية والديمقراطية ، وذلك لمحاولة الوصول إلي مساندة شعبية حقيقية من الشعب لحكومته في مواجهة الضغوط الخارجية.

-اهتمام النظام السياسي والتعليمي بمسألة تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية المختلفة تبعاً لاستمرار تنامي ثقافات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢-تداعيات السيناريو الإصلاحي:

ونتيجة لاحتمالية تحقق الفرضيات الخاصة بهذا السيناريو، وتبعاً لاستقراء نتائج البحث النظرية وكذا بعض نتائج الدراسات السابقة، يمكن أن تظهر علي الساحة مجموعة من التداعيات تؤثر في مسيرة المجتمع المصري بصفة عامة، ومسيرة العملية التعليمية فيه بصفة خاصة من أهم هذه التداعيات :

- ظهور مجموعة من السياسات التنموية تكون قادرة علي مواجهة الآثار السلبية للتدني الاقتصادي الحادث لدى قطاعات عريضة من المجتمع.
- بداية استقرار الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما ينتج عنه زيادة ملحوظة لنسب الفرد من الناتج المحلي، وإن كانت لا تزال أقل من معدلاتها العالمية .

-تعزيز قيم تنموية ومجتمعية مهمة، مثل الانتماء والوطنية وتقدير قيمة العمل المنتج والتعاون والمشاركة في الطموحات والآمال، والمساواة، وتأكيد حقوق الإنسان .

-بداية التكامل والتنسيق بين الوسائط التربوية المختلفة (المباشرة وغير المباشرة) واتجاه التعليم إلي تفضيل احتياجات المستقبل والتخطيط لها، بدلاً من الاحتياجات الآنية .

-ارتفاع الوعي بأهمية مبادئ الوطنية والمواطنة وحقوق الإنسان في كافة المجالات ، خاصة في مجال التربية والتعليم.

-تنمية روح المواطنة لدي العاملين بالمجال التعليمي؛ نتيجة لمشاركتهم في صنع واتخاذ القرارات التربوية والتعليمية، علاوة علي استحداث طرائق علمية جديدة لتفعيل هذه المشاركة.

٣- وصف السيناريو (المشاهد):

المشهد الأول: سياسة الدولة:

تعزز الدولة الاتجاه نحو معرفة مبادئ الشعب، ورغباته، وتطلعاته، واحتياجاته كبنية أساسية للمعلومات والبيانات الضرورية لصناعة القرارات التعليمية، وبالتالي يقل استئثار السياسة بالقرارات التعليمية، وينعكس ذلك على تطبيق مبادئ المواطنة في مفردات النظام التعليمي، بما يسمح للطلاب والعاملين بالمشاركات السياسية وتفعيل قيم الوطن والمواطنة.

المشهد الثاني: النظام التعليمي:

يقل ضغط النظام السياسي على قرارات النظام التعليمي بما ينعكس على تطبيق آليات إصلاحية لمواجهة مشكلات النظام التعليمي، والاعتماد على آراء ومقترحات العاملين بالمجال التربوي والتعليمي، وتفهم النظام التعليمي لمتطلبات المجتمع المحيط ،وبداية البعد التدريجي والمقنن عن مركزية القرار التعليمي، والاهتمام بتدريس مبادئ المواطنة خاصة في مراحل التعليم الأولى.

المشهد الثالث: التعليم والمواطنة:

البدء في وضع مقررات ومناهج خاصة بمبادئ حقوق الإنسان وإعلاء شأن الوطن والمواطنة، وتدريس هذه المناهج على طلاب التعليم العام والخاص خاصة في مراحل التعليم الأولى، وتضمين هذه المبادئ داخل مقررات تعليمية معينة، علاوة على تدريس مواد خاصة بها ووضع درجاتها ضمن درجات الطلاب في سنوات معينة كتمهيد لجعلها مادة أساسية في كافة مراحل التعليم.

٤- صعوبات تنفيذ السيناريو الإصلاحي وسبل التغلب عليها:

بالنظر إلي مفردات السيناريو الإصلاحي، يمكن القول بأنه محاولة جادة لوقف تداعيات "السيناريو الامتدادي"، ولذا يمكن للبحث الحالي أن يتبني هذا السيناريو في محاولة لإصلاح واقع النظام التعليمي وتعامله مع قضية المواطنة والتربية عليها في مصر خلال فترة زمنية مستقبلية تتراوح من ثلاث إلي خمس سنوات. وإذا كان السيناريو الإصلاحي ممكن الحدوث في هذه الفترة ، فمن الطبيعي أن يقابل كل إصلاح – في أي مجال من مجالات الحياة – بمجموعة من الصعوبات التي تقف حائلاً دون تنفيذه بالمستوي المطلوب أو في الوقت المطلوب، ويتوقع البحث عدداً من الصعوبات التي قد تواجه تنفيذ السيناريو الإصلاحي علي الوجه السابق ذكره، من أهم هذه الصعوبات ما يلي :

- قلة الاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.
- بطء عمليات صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات التعليمية الخاصة بتنفيذ هذا السيناريو.
- وجود معارضة من قبل بعض المحافظين من القيادات التعليمية، والتي تؤثر بقاء الأوضاع علي ما هي عليه.
- نظرة المجتمع إلي عملية الإصلاح التربوي بنظرة السطحية واللامبالاة، نظراً لتجاربهم السابقة من عدم تنفيذ معظم هذه الإصلاحات.

- قلة الاهتمام من قبل الدولة بتنفيذ الإصلاحات التعليمية والتربوية المطلوبة، نتيجة تمسكها بسياسات معينة.

ويمكن التغلب علي تلك الصعوبات عن طريق :

- نشر الوعي بأهمية قيم المواطنة وحقوق الإنسان؛ بما يحمل من آثار إيجابية تعود علي الفرد والمجتمع .
- استثارة الجهود الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الدعم اللازم لمتطلبات الإصلاح.
- تعزيز القيادات التربوية المؤمنة بالتقدم والإصلاح، وإحلالها محل القيادات الروتينية وأصحاب مبدأ "ليس في الإمكان أبدع مما كان" .
- نشر فلسفة إصلاحية عامة تتبناها كافة قطاعات المجتمع، لتنفيذ متطلبات السيناريو الإصلاحي، خاصة في مجال التعليم .

ثالثاً: السيناريو الإبداعي:

يقوم هذا السيناريو علي فكرة رئيسة مؤداها "المغايرة الكبيرة للواقع الراهن"، حيث التغيير الجذري علي كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر بدوره علي النظام التعليمي القائم، فتكون أهم النتائج تنامي مبادئ المواطنة والعدل والمشاركة في العملية التعليمية، وذلك اعتماداً علي سيادة التوجهات الديمقراطية في كافة مناحي الحياة.

١- الفرضيات الأساسية للسيناريو الإبداعي:

- تتوجه الدولة نحو تعميق الممارسة الديمقراطية ونشر الحريات، وتوسيع مجالات المشاركة الشعبية، واعتبار هذه التوجهات أساساً للتنمية الشاملة علي كافة الأصعدة.
- تصاعد الدور القيادي للصفوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تقود التنمية المجتمعية الشاملة، مع تقدير كامل لدور العلم والعلماء.

- الاهتمام بضرورة التحول الكامل للديمقراطية وجعلها طريقة حياة، مما يؤثر بدوره في تنامي قيم المواطنة والمشاركة والانتماء، وتعميق دورها في العملية التعليمية.
- استحداث وزارة مستقلة تختص بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تصبح مناهج حقوق الإنسان والتربية على المواطنة مناهج رئيسية في العملية التعليمية تضاف درجاتها إلى الدرجات النهائية للطالب.

٢- تداعيات السيناريو الإبداعي:

ونتيجة لاحتمالية ظهور الفرضيات السابقة لهذا السيناريو، يفترض البحث ظهور بعض التداعيات الناتجة عن ذلك؛ والتي تؤثر بدورها في مسيرة المجتمع المصري، والنظام التعليمي به علي وجه الخصوص، ويكون من أهم هذه التداعيات ما يلي:

- تغيير سياسي واضح في المجتمع المصري، ينشأ نتيجة تعديل معظم بنود الدستور بما يتوافق مع التوجهات الديموقراطية، وإطلاق المزيد من الحريات، وشيوع العدالة الاجتماعية، واحترام سيادة القانون.
- تحسن كبير لمستوي دخل الفرد نتيجة نجاح كثير من السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة بما يتواءم مع التقدم الاقتصادي العالمي .
- تنسيق واضح بين كافة الوسائط التربوية داخل المجتمع، مما يسهم في تفجير الطاقات الإبداعية للإنسان المصري، وخلق جيل جديد قادر على المشاركة في صنع مفردات حياته، وإعلاء كلمة الوطن والمشاركة في تقدمه وازدهاره.
- ارتفاع مضطرد لنسب المشاركة الشعبية في مختلف المجالات، وانحسار لظاهرة المركزية في اتخاذ القرارات التي تهم الناس، وازدياد نسب المشاركة في صنع القرارات التي تخص العملية التعليمية بوجه خاص؛ لزيادة الوعي بأهمية دور التعليم في خلق مجتمع جديد.

-تصير فعاليات التربية على المواطنة من أساسيات العملية التعليمية، وظهور واسع لنواتجها التربوية والقيمية لدى الطلاب.

٣–وصف السيناريو (المشاهد):

المشهد الأول: سياسة الدولة:

تقوم سياسة الدولة على مبادئ الديموقراطية وإعلاء روح المشاركة وتعزيز المواطنة وحب الوطن ، وتفعيل السياسات الرامية لتحقيق العدل والمساواة، وجعل النظام التعليمي نظاماً منفصلاً في أهدافه ومقوماته وفعالياته عن النظام السياسي؛ إلا ما يخص مصلحة الوطن العليا، وتكون الدولة داعمة لحرية الوطن والمواطن، وانحسار تام لمظاهر البيروقراطية والروتين، وتنفيذ القرارات في سرعة ودقة، بعد التأكد التام والسريع من واقعيتها وعوائدها التربوية والاجتماعية.

المشهد الثاني: النظام التعليمي:

تقوم أهداف النظام التعليمي على آمال وتطلعات الشعب نحو مستقبل أفضل، ويبتعد النظام التعليمي بصورة واضحة عن تطبيق سياسات معينة ، ويصبح ذوو الكفاءات في المناصب القيادية، مع إشراك كافة العاملين داخل المنظومة التعليمية في صناعة القرارات التي تخص التربية والتعليم، والاهتمام غير المسبوق بمبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان وتدريسها وفق خطة مرسومة بعناية لتحقيق أكبر عائد تربوي واجتماعي منها، ومشاركة أكبر عدد من ذوي الخبرات التعليمية المشهود لهم بالكفاءة والبعد عن محاباة السلطة في مراحل صنع القرار التعليمي، وحتى القيام علي تنفيذه ومتابعته وتقويمه.

المشهد الثالث: التعليم والمواطنة:

إحداث نقلة نوعية كبيرة في تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع المتطلبات العمرية المختلفة لكل مرحلة تعليمية، وانطلاق هذا التطوير من مداخل شاملة يكون عنصر(الكيف) محددها الرئيس، وحيث التفاعل الكامل مع قدرات ومهارات الطالب الجديدة في مجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تهتم

المناهج التعليمية بتدريس مبادئ الديمقراطية والمواطنة، وتسود روح العمل الجماعي لخدمة الوطن عن حب ورغبة، وتدريب فعلي جاد لنوعية متميزة من المعلمين لتدريس قيم المواطنة بما ينعكس إيجاباً على قيم وأخلاقيات الطلاب، وتصبح مادة تدريس القيم من أهم مواد التعليم والتي يهتم بها كل من الطلاب والمعلمين وجميع العاملين في الحقل التعليمي.

٤- متطلبات تنفيذ السيناريو الإبداعي:

من الواضح أن السيناريو الإبداعي قد يكون صورة من صور الأحلام التي يسعى المخلصون من أبناء هذا الوطن إلى تحقيقها، أو على الأقل تحقيق أكبر قدر ممكن منها، إلا أن هذا السيناريو- بصورته السابقة- لا يعد ضرباً من المستحيلات؛ فالتغيير سنة الحياة ، وربما يأتي التغيير- في المستقبل القريب أو البعيد- بما يحقق ملامح هذا السيناريو، وربما بصورة أفضل مما هو متوقع.

وعلى المستوى الواقعي المنظور -إذا أردنا تحقيق مفردات هذا السيناريو- فعلينا السعي إلى توفير العديد من المتطلبات التي تساعد على تحقيقه بالصورة المأمولة السابقة داخل المجتمع المصري.

ومن أهم هذه المتطلبات :

- وجود نظام سياسي مؤمن بالتغيير والتطوير، ومدرك لأهمية دور التعليم في هذا التطوير.
- اهتمام ومشاركة من كافة طوائف الشعب في عملية التحديث والتطوير، بحيث يتعاون ويتكامل دور النظام الحكومي مع دور الشعب، فلا غنى لأحدهما عن الآخر .
- توفر النوايا الحسنة لإصلاح أحوال التعليم، مع انحسار لظواهر الأنانية، واللامبالاة، والتعصب، والاستهتار، وانعدام القدوة، والمركزية الشديدة، وفساد الإدارة .

- توفير الحكومة للدعم المادي اللازم للتطوير والإبداع،من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة، وخلق موارد جديدة .
- توطيد التعاون بين وزارة التعليم ومراكز البحث العلمي المختلفة، بما يكمل أحدهما الآخر ويستفيد منه .
- الاهتمام بالآراء والأفكار المختلفة ذات الصلة بتطوير التعليم، وعدم الاقتصار على سماع فئة معينة همها الأول والأخير محاباة السلطة، وضرورة انحسار ظاهرة الاعتماد على أهل الثقة لا أهل الخبرة .
- زيادة الاهتمام بالدراسات المستقبلية، لقدرتها على رسم ملامح التغيير وتوقع احتمالاته، وطرح البدائل المختلفة للتعامل مع هذه الاحتمالات.
- الاهتمام الفعلي وليس الشكلي، بالتربية في صورتها الحقيقية، جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالجانب التعليمي.
- إيجاد نظم جديدة وفعالة للتقويم والمتابعة داخل وخارج العملية التعليمية.
- أن يكون (المواطن الإنسان) بما تحمله الكلمة من دلالات، هو المقصد الرئيس للتنمية والإبداع.

... وبعد عرض السيناريوهات الثلاثة السابقة، تجدر الإشارة إلي صعوبة ترجيح أياً منها، فكل منها يتميز عن غيره بسمات لا تتوافر إلا فيه، وبها يختلف عن الآخرين؛ ولذلك فكل منها ممكن الحدوث– بصورة معينة– وله ما يدعم إمكانية حدوثه، مع تسليمنا بحقيقة واقعة مؤداها استحالة تواجد أي منها بمفرده في الواقع، فطبيعة الحال تؤكد أننا نجد في كل سيناريو علي حده بعضاً من مظاهر السيناريوهات الأخرى.

مراجـع البحـث

- المحروقي، ماجد(٢٠٠٨)، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، دائرة الإشراف التربوي للمناهج، مسقط، عمان http://www.imamu.educ.sa
- عمار، رضوى(٢٠١٤)، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.
- رئاسة الجمهورية (٢٠١٤)، إصدار دستور جمهورية مصر العربية المعدل، الجريدة الرسمية، العدد٣ مكرر(أ)، السنة٥٧، في ١٨يناير ٢٠١٤.
- لوقا، اسكندر(٢٠١٢)، شراكة المواطنة، مجلة الفكر السياسي،ع٤٣–٤٤، س١٤، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا.
- عز العرب، محمد (٢٠٠٣)، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- فرج، إلهام عبد الحميد (٢٠١٣)، اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر، مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي
- http://carnegie-mec.org/2013/11/06/ar-pub-53516
- عبيد، منى مكرم (٢٠١٤)، المواطنة والتعليم ، مجلة الديمقراطية ، مج١٤، ع٥٥ ، وكالة الأهرام ، القاهرة.
- مجاهد، منير(٢٠١٠)، التعليم والمواطنة ، وثائق المؤتمر الوطني الثاني لمناهضة التمييز الديني، القاهرة.

- أبوحطب، فؤاد و صادق، آمال (١٩٩١)، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- فان دالين، ديوبولد ب. (١٩٨٥)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة .
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٤، جـ٦، دار العلم للملايين، بيروت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (١٤١٤هـ)، لسان العرب، جـ١٣، دار صادر، بيروت
- العدناني،محمد(١٩٨٩)، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت.
- الكواري،علي(٢٠٠١)، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، ع٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الشبوط، محمد عبد الجبار(٢٠٠٧)، الهويات الفرعية وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ندوة المواطنة والتعايش، ع٥ ، مركز وطن للدراسات، بغداد.
- جارو،عباس (٢٠٠٧)، المواطنة تفترض علاقة الولاء، ندوة المواطنة والتعايش، ع٥ ، مركز وطن للدراسات، بغداد.
- غيث،محمد عاطف(١٩٩٥) ، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الأحمد،عبد العزيز أحمد(٢٠١٠)، التنشئة السياسية وتنمية المواطنة، عرض السيد أحمد المخزنجي، المجلة التربوية، مجـ٢٤، ع٩٥، الكويت.
- زاخر، كمال(٢٠١١)، الدولة المدنية والمواطنة، مجلة أدب ونقد، مجـ٢٧، ع٣٠٦، حزب التجمع المصري، القاهرة.

- الشماس، عيسى (٢٠١٢)، المواطنة بين الانتماء والولاء، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا.
- أبوشريعة، حمزة (٢٠١٤)، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج٤١، ملحق١، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان.
- Hebert, Y., & Sears, A. (2003) Citizenship education. The Canadian Education Association, http://www.cea-ace.ca/media/en/Citizenship_Education.pdf.
- Branson, M. S. (2001). Making the Case of Civic Education; Educating Young People for Responsible Citizenship. a paper presented at the inference for Professional Development of Program Trainers, Manhattan Beach, California, February 25, 2001. Fille://A:/articlembhtml
- صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع برنامج العمل بين ائتلاف جمعيات حافلة المواطنة بتونس (٢٠١٤)، الشباب والمواطنة الفاعلة، إعداد: حفيظة شقير ويسري فراوس، تونس.
- قاسم، مصطفي (٢٠٠٦)، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
- بودراع، أحمد (٢٠١٤)، المواطنة: حقوق وواجبات، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع٤٣، ٤٤، بيروت، لبنان.
- الهمرشي، عمر أحمد (٢٠٠٣)، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار الصفاء، عمان، الأردن.
- أقصيعة، عبد الرحمن (٢٠٠٠)، مستوى اكتساب ض المفاهيم التاريخية الفلسطينية بمحافظات غزة وعلاقتها بانتمائه الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،الجامعة الإسلامية،غزة ، فلسطين .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة(٢٠٠٣)، مصر: تقرير التنمية البشرية، التنمية المحلية بالمشاركة، مطابع الأهرام، القاهرة.